الفصل السادس

تحالف الصفوة

١ - تحالف الصفوة

سيبقى الحَراك الاجتماعى أحد أهم الآليات التى تتطور عبرها المجتمعات.

والحراك الاجتماعى هو الحركة الرأسية بين طبقات المجتمع المختلفة صعودا وهبوطا. وهو الذى يسمح للفقراء بالمولد أن يرتقوا إلى الطبقات العليا فى المجتمع وأن يصعدوا إلى مرتبة النخبة إذا ما حاز أحدهم ملكات التفوق فى التعليم أو السياسة أو الاقتصاد أو الفن أو الرياضة أو فى مجالات العمل المختلفة.

وهو الذى سمح لطفل يتيم لأسرة ممزقة معدمة اسمه «بيل كلينتون» أن يصبح رئيسا لأعظم دولة «رأسمالية» فى التاريخ بعد تخرجه من جامعة ييل، واحدة من أكبر الجامعات «الخاصة» فى العالم.

وهو الذى سمح لشاب غريب من مواليد البحيرة اسمه أحمد زويل أن يصبح رمزا للتفوق لمن يملك أسبابه الحقيقية.

على الجانب الآخر يفسح الحَراك الاجتماعى الطريق أمام الذين ولدوا وعاشوا ضمن صفوة المجتمع لكى يهبطوا إلى مرتبة الطبقة الوسطى أو أن يهوى أى منهم إلى طبقات المعدمين إذا ما أفتقد المزية التى صعد بها هو أو آباؤه إلى طبقة الصفوة.

ويتنوع نمط الحَراك الاجتماعى من مجتمع إلى آخر كما تختلف درجته وشروطه فى نفس المجتمع من زمن إلى آخر. فقد يمنح المجتمع نخبة المتعلمين بطاقة الصعود إلى الطبقات العليا. وفى أزمنة أخرى لا يسمح المجتمع إلا لأصحاب الثروة بالتحرك إلى أعلى.

وفى كل الأحوال تبقى القوة والسلطة سببا كافيًا ومقياسًا حاسما للانتماء إلى صفوة المجتمع.

فى المجتمعات المعاصرة يمكننا أن نقيس درجة تقدم المجتمع بمدى اتساع وحيوية الحركة صعودا وهبوطا بين طبقاته المختلفة، مع ثبات نسبى فى شروط ومعايير الصعود وأسباب ومبررات الهبوط خلال القنوات المفتوحة بين طبقات المجتمع.

المجتمعات النامية تتميز بنمط آخر من الحَراك الاجتماعى. حيث تعتمد حركة الصعود والهبوط فيها بالأساس على انتقال مركز السلطة من جماعة إلى أخرى ومن قيادة إلى قيادة. وعلى الرغم من صعود جماعة السلطة والثروة فى غالبية العالم الثالث من الطبقة الوسطى ومن بين جماعات الفقراء، فإن أول ما تحرص عليه الصفوة الجديدة بعد إحكام قبضتها على السلطة هو العمل على سد قنوات العبور الاجتماعى بين الطبقات وهى القنوات التى تتدفق بين ضفافها تيارات الحراك الاجتماعى.

تصعد النخب بالثروة أو بالثورة أو بالكفاءة المهنية أو الإخلاص السياسى.

وما إن تصل إلى مرتبتها الجديدة حتى تنشأ العلاقات والصلات تلقائية أو مُتعَمدة بين النخب والقيادات. وتتفوق الروابط بين النخب بعضها البعض على الروابط الطبيعية الفطرية بين النخب وبين قواعدها.

باطراد التجمع الأفقى بين الطبقات العليا والتفكك الرأسى بينها وبين قواعدها العريضة ينشأ تحالف الصفوة.

يتكون تحالف الصفوة من عناصر مؤثرة من النخب، متشابكة العلاقات متداخلة المصالح، تعمل بكل جد على تثبيت الأوضاع الاجتماعية، بحيث يبقى كلٌ فى مكانه. يبقى أبناء الأغنياء أغنياء وأبناء الفقراء فقراء، ويرث الأبناء مهن آبائهم.

هكذا يتبنى تحالف الصفوة مبادئ وقيم «الاحتكار الاجتماعى». يوفر الحَراك الاجتماعى عملية تقليب وتنقيب واسعة يستطيع بها المجتمع أن يلتقط أفضل العناصر القادرة على تحمل مسئوليات طليعية فى السياسة والاقتصاد والعلم والثقافة، بينما يؤذن اكتمال تحالف الصفوة بحرمان المجتمع من أغلب كفاءاته وقدراته المدفوعة بطبيعتها بالطموح إلى الارتقاء إلى أعلى.

ويشيع تجمد عمليات الصعود والهبوط على السلم الاجتماعى أجواء من اليأس والإحباط فى نفوس أبناء الطبقة الوسطى ومناخا من الاسترخاء والدعة لدى الصفوة.

تتكلس قنوات الحَراك الاجتماعى ليصاب المجتمع بتصلب الشرايين ويصبح عرضة للسكتات المخية والقلبية، ويصبح مرشحا للتهاوى حين

تقرر أعمدته الوسطى أولا ثم قاعدته العريضة ثانيا أن حمل القمة وتحملها لم يعد يفى بمصلحة البناء كله أو بطموحه.

لكى يتمكن تحالف الصفوة من تثبيت مواقعه فإنه يعمل بجد ودأب على سلب سلطة القانون وتغييب روحه وإقامة العراقيل أمام تطبيقه وتنفيذ أحكامه. ذلك أن المساواة فى الحقوق والواجبات هى كنه القانون ومقصده.

أما تحالف الصفوة فله قوانينه الخاصة التى يهدف إلى وضعها وإقرار العمل بها.

الديموقراطية هى ثانية أعداء تحالف الصفوة.

وهو يدرك ذلك جيدا ويجتهد فى محاولة حصارها والتضييق عليها والانقضاض على وسائلها ورموزها كلما سنحت الفرصة.

ولأن المؤسسات هى الكيانات التى تقوم بصياغة أهداف المجتمع وسياساته، وهى التى تضع القانون، فإن تحالف الصفوة لا يخفى رغبته فى السيطرة عليها، وتعطيل عملها والالتفاف من حولها.

على مدى عشرين عاما تقريبا نجح النظام المصرى بوعى فى كسر الاحتكار الاجتماعى، كما نجح فى مقاومة الاحتكار الاقتصادى، برغم الضغوط العاتية والمحاولات الدءوبة لاختراق المؤسسات والتحايل على القانون وحصار الديموقراطية من قبل تحالف الصفوة.

ظل تيار الحراك الاجتماعى يموج بالطموح والألم، يختلط فيه الصعود الحثيث بالانزلاق المرير.. يحمل الأمل للكفاءات أيا كانت أصولها الاجتماعية.

ولا أظن المستقبل إلا معبأ بمزيد من التحديات.

لن يكتمل الإصلاح الاقتصادى إلا بإرساء مكونات اجتماعية سليمة تحمى وجوده وتضمن تقدمه.

ويأتى الحراك الاجتماعى بما يعنيه من تكافؤ الفرصة وإقرار المساواة والعدالة الاجتماعية فى مقدمة القيم الاجتماعية لاقتصاد السوق.

وإذا كان الاحتكار الاجتماعى يصلح أساسًا للنظام الإقطاعى فهو يتناقض كلية مع الليبرالية بأشكالها وتوجهاتها المختلفة. وهو نقيض الديموقراطية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية.. كل النظم السياسية المعاصرة بطبيعتها ضد الاحتكار الاجتماعى.

لذا سيكون علينا - على طول مسيرة الإصلاح - أن نؤكد على سيادة القانون بدءًا من التشريع إلى الممارسة حتى التطبيق.

ولا مفر من إعادة النظر فى الوظيفة السياسية والاجتماعية للمؤسسات، كى تتمكن من القيام بدورها فى قيادة التطور والحفاظ على مسار التنمية.

ولابد من دعم الإيمان العام بالديموقراطية لتبقى ضمانا للمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

٢ - عصر التسويات

يعد القانون أحد الدعائم الأساسية للدولة الحديثة. وهو أحد أهم مقومات العقد الاجتماعى الذى يضمن سلامة النظام السياسى. بل إن نشأة القانون بمعنى النظام كانت ملازمة لميلاد السلطة. وكان لكل سلطة نظامها الخاص الذى تحكم به رعيتها. إلا أن الفارق بين النظام والقانون زاد وضوحا بمرور الزمن بحيث أصبح المترادفان نقيضين فى بعض الأحيان.

فالنظام يعنى مجموعة من القواعد تضعها السلطة وفقا لأهداف تحددها بمعرفتها وتقوم بتطبيقها وتنفيذ مقتضياتها طبقا لرؤيتها وتفسيرها.

وكان النظام انعكاسا لتوازن القوى وعنوانا للسلطة داخل المجتمعات الإنسانية الأولى.

وكان على الرعية أن تنصاع للنظام الذى يمثل مجموع إرادات مراكز القوة والسلطة. كان النظام هو قانون القوة. فكانت العبودية «نظاما» وكانت الضرائب وأسلوب جبايتها وعقوبة التخلف عن أدائها «نظاما» وكان الخضوع للسلطة دينية كانت أم دنيوية «نظاما».

أما القانون فقد كان شيئاً آخر.

القانون هو مجموعة القواعد التى يشترك فى تحديدها ووضعها المجتمع كله ويقوم بصياغتها ممثلون للمجتمع بجميع طوائفه ويستوى أمامها الجميع حكاما ومحكومين وأقوياء وضعفاء وفقراء وأغنياء. ولضمان تطبيقه كان لابد أن ينشأ كيان منفصل مستقل ينظر فى إقرار العدل بعيداً عن نفوذ الحكام وعن ضغوط جموع الناس، لا يأبه لما تريده السلطة ولا يلتفت لتأثير الرأى العام.

أصبح القضاء سلطة تتوازى وتتوازن مع السلطة التنفيذية التى جردت من وحشيتها وفقدت قدسيتها وانحشرت بين السلطة القضائية من ناحية والسلطة التشريعية من ناحية أخرى.

ولم يكن الطريق إلى القانون سهلا أو ممهداً ولم تكن المسافة بين «النظام» و «القانون» قصيرة. إنما كان على الإنسان أن يمر بمراحل عسيرة من التطور وجولات عنيفة من الصراع ضد السلطة وضد طبيعته.

فالقانون يستند إلى المساواة ولم يكن يسيرا على الإنسان أن يعترف بالمساواة.

احتاج الأمر رسلا من السماء ينادون بالمساواة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإيمان وتاريخا حافلا بالثورات والشهداء لكى تصبح

المساواة شعارا مكافئا للحرية ومبررًا للإخاء. ويصبح الجميع متساوين فى الحقوق والواجبات ويصبح لكل خطأ عقوبته أيا كان فاعله.

وكان يبدو أن القرن العشرين سيشهد انتصارًا نهائيا لقوة القانون ونهاية حاسمة لقانون القوة.. إلا أن نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين ستسجل تراجعا للقانون أمام القوة.

وهو ما نستطيع أن نراه جليا على اتساع رقعة الكرة الأرضية كما يمكن أن نلاحظه دون جهد فى مختلف أنحاء الوطن.

ولما كان القرن العشرون قد آثر أن ينتهى قرننا أمريكيا فإن المبادئ والممارسات القانونية داخل الولايات المتحدة سيكون لها أبعد الأثر على مفهوم القانون فى العالم كله.

إن ما يدور محليا وإقليميا وأمريكيا وعالميا يدفعنا للتساؤل عن مستقبل القانون.

محليا لسنا فى حاجة لتكرار الحديث عن غابة القوانين الموحشة والمتشابكة التى يصعب على المتخصصين متابعتها والتى تحول بين المواطن وبين إدراكه لواجباته أو بينه وبين نيل حقوقه. وحين يكون على المرء أن يواجه مساءلة قانونية فإنه يجد نفسه فى مأزق.

ولا شىء يضارع شعوره بالأزمة وهو فى مواجهة القانون قدر إحساسه بالعجز حين يكون عليه أن يلجأ للقانون للحصول على ما يرى أنه حق له ضاع أو أغتصب.

وفى كل حال يضاعف من حدة أزمته جهله بما يجب أن يفعله أو لا يفعله لكى يجتاز ما يبدو له محنة، وكان لا يجب أن يكون.

وتتعقد المشكلة حين يصدر الحكم لصالحه ثم لا يجد سبيلا إلى تنفيذه لأن التنفيذ يحتاج إلى القوة وهى ليست دائما فى صف القانون. المؤسف أنها أحيانا فى يد أعدائه.

لذا يلجأ الناس إلى التفاوض بعيدا عن القانون.. وهو ما جعل الحق متروكا والتسوية مطلبا.

فإذا كانت هناك صعوبات عملية تعترض إحقاق الحق، فإن هناك اعتبارات واقعية تدعم منطق التسوية.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية يكفى تذكر قضية أوجى سمبسون لاعب الكرة الأمريكى الشهير الذى كان متهما فى قضية قتل زوجته وصديقها. وهى قضية قال عنها أحد خبراء القانون الأمريكيين لمجلة نيوزويك إنها لو عرضت على أحد المحاكم العادية بعيدا عن الاهتمام الشعبى والإعلامى وكان المتهم فيها رجلا عاديا لصدر الحكم بإدانة المتهم فى نفس الجلسة، إلا أن سمبسون كلف فريقا من أكبر رجال المحاماة الأمريكيين بالدفاع عنه وتكلف فى سبيل ذلك أكثر من ستة ملايين من الدولارات.

وكوفئ بنيل براءة مشكوك فى سلامتها.. كانت كفيلة بالنيل من سلامة النظام القانونى الأمريكى بأكمله.

إذا أضفنا إلى ذلك أن حقيقة اغتيال رئيس الجمهورية جون كينيدى والمدعى العام المرشح للرئاسة روبرت كينيدى وداعية الحقوق المدنية مارتن لوثر كينج ليست معروفة على وجه الدقة حتى هذه اللحظة، لأمكن أن نصدر حكما على كفاءة النظام القانونى الأمريكى.

ولعل هذا النظام هو المسئول عن شيوع مبدأ الصفقة بدلا من التمسك بإقرار القانون، وإرساء مفهوم التفاوض بدلا من البحث عن الحقيقة.

فمن المعتاد أن يسبق الجلسات الرسمية جلسة مبدئية يستعرض فيها القاضى موقف أطراف القضية ليحدد مدى جديتها وجدارتها بالعرض على المحلفين.

وقد يرى أن يعرض على الأطراف نوعا من التسوية من واقع رؤيته لقوة مواقفهم القانونية. قد توفر التسوية وقتا وجهدا ولكنها تحرم المجتمع من إعمال العدل وتفتح طريقا موازيا للقانون يتلاقى معه أحيانا ويبتعد أحيانا أخرى.

ربما كان المنطق أن العدل الكامل ليس ممكنا فى كل الأحوال. وقد يكون من الحكمة الرضا بتحقيق قدر من العدل، القدر الذى تسمح به الملابسات والمراكز القانونية والتفاوضية للأطراف. المشكلة أن الواقعية القانونية تنال من إرادة المجتمع فى إقامة العدل.

وقد نجحت الإرادة الأمريكية فى فرض ذات الأساليب على مختلف القضايا الإقليمية والعالمية إقليميا كنا نطالب بالسلام العادل والشامل والدائم، فأصبحنا نسعى للتوصل إلى تسوية سلمية. كنا نتحدث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فصارت مساحات محدودة من الأرض ومطالب أمنية بلا حدود هى محاور الصراع فى المنطقة.

لقد أفسحت مبادئ العدالة مكانها لمنطق الصفقة.

ولم يكن هذا المنطق مقصورا على منطقتنا بل أصبح قاعدة عالمية.

فقد شهد القرن العشرون جهودا عالمية مضنية لإقرار قانون للعلاقات بين الدول وصيغت النصوص وأُنْشِئَتْ محكمة العدل الدولية. وبذلت محاولات مضنية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، غير أن تاريخ القرن العشرين نفسه يثبت أن الصراعات الدولية لا تخضع للقانون بقدر ما تحكمها المصالح وتقضى فيها موازين القوى.

لذا تحفل نهاية القرن وبداية القرن الجديد بزلازل وأعاصير اهتزت أمامها ثوابت العلاقات الدولية وانتهكت الحدود وتداعت السيادة الوطنية.

القانون مظلة الضعفاء.. يدفع ثمنه الأقوياء.

ذلك أن ممارسة القانون حين تساوى بين الضعفاء والأقوياء، لا تقيم وزنا لتوازن القوى..

أما فى مجال التسويات فإن صوت العدل يخفت ويسود توازن القوى.

فلا يكون مفروضا على الأقوياء أن يدفعوا ثمن العدل كاملا فبعضه يكفى.

ويكون على الضعيف أن يرضى ببعض حقه فليس لديه الوسيلة لنيله كله.

وتبدو السبل إلى العدل طويلة معقدة وفى بعض دروبها موحشة وخطرة.

مهما كان الحال الذى آل إليه العالم على أعتاب القرن الحادى والعشرين، فإن الإنسان لن يتخلى عن حاجته إلى القانون.

وإذا لم يدفع الأقوياء طوعا ثمن سيادة القانون فإن الجدل بين قوة القانون وقانون القوة سيتصاعد. وسيندلع الصراع من جديد بين المطالبين بالقانون ولهم الأغلبية وبين أصحاب القوة ولهم الغلبة، وحينئذ فإن أحدًا لا يمكنه أن يتنبأ بما سينتهى إليه الجدل ويئول إليه الصراع.

٣ - مجتمع الصفقات

ظلت الصفقة أحد محاور النشاط الإنسانى على مر العصور.

فى عصور الرعى والزراعة، كانت المقايضة أساس الصفقة.

وبين القبائل كانت الموارد الطبيعية والماء والنساء هى مضمون الصفقات.

وما لم يمكن تسويته بالاتفاق يدور حوله القتال.

وفى الحالتين تتحدد الصفقة على أساس الأوزان النسبية لأطرافها.

غير أن تغيرا عميقا أخذ طريقه إلى المجتمع الإنسانى. فقبيل الثورة الصناعية كان الإنتاج الإنسانى معروضا فى أسواق بسيطة، يقوم بالتعامل فيها تجار بسطاء. وكان تبادل البضائع والأموال تبادلا واقعيا مباشرا.

أما فى المجتمعات المعاصرة فقد اكتسبت الصفقات أبعادا جديدة.

مع الثورة الصناعية وشيوع الإنتاج الكثيف، تطورت الصفقات بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وظهرت طبقة رجال

الأعمال تلبية للحاجة المتزايدة لإبرام الصفقات لبيع الإنتاج المتراكم.

وأصبحت الأعمال أكثر تعقيدا من تجارة الماضى.

أصبحت التجارة علوما تدرس، وانضم إليها التسويق والإدارة ليتكامل نسق أكاديمى معقد ينظم ما كان يقوم به تاجر بمفرده.

وجاء علم التفاوض ليؤسس قاعدة علمية لإتمام الصفقات الاقتصادية والسياسية.والاجتماعية، بتوظيف عناصر القوة التى يملكها طرف للحصول على أفضل الشروط إزاء الأطراف الأخرى فى ظل الأوضاع المحيطة.. حتى نشأ ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الصفقة.

بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تطورت الصفقات لتجرى وفقا لقواعد وقوانين معقدة، بعد أن توفرت موضوعات الصفقات بفضل الإنتاج الكثيف..

ثم جاءت ثورة الاتصالات لتحدث انقلابا فى شكل الصفقات وموضوعها وقوانينها.

اليوم تجرى معظم الصفقات فى الفضاء الإلكترونى واللاسلكى بين أطراف لا تلتقى ولا يعرف بعضها البعض. كما تسارع معدل الصفقات بما يفوق بمراحل معدلات الإنتاج.

وأصبحت أسواق المال هى مجال أكبر الصفقات الاقتصادية وأغلبها، ومجالا للعلاقة المعقدة بين السياسة والإقتصاد.

وفى أسواق المال صعد نموذج جديد للصفقات.

كان للصفقة دائما موضوع تدور حوله المفاوضات والاتفاقات، وقوانين تحكم مشروعيتها وأساليبها وكانت الصفقة ترتبط ارتباطا وثيقا بالإنتاج.

إلا أن التسارع المتزايد لمعدل إبرام الصفقات أتاح للصفقة أن تتخطى حد الارتباط بالإنتاج.

أصبحت الصفقة ذاتها موضوعا للبيع والشراء. لم يعد الإنتاج وحده ما يباع ويشترى. إنما أصبح ممكنا بيع وشراء عملية البيع والشراء ذاتها.

فانتشرت الصفقة الاعتبارية، ليس فقط لأنها تجرى فى مجال إلكترونى اعتبارى وبين أطراف لا تلتقى، بل أيضا بمعنى أن الصفقة أصبحت تجرى بمعزل عن الإنتاج.

وقد تتابعت الصفقات وارتكز بعضها فوق بعض وتركبت، بحيث دارت الصفقة على مستوى أبعد من مستوى الإنتاج. فبعد أن يتم إبرام الصفقات لبيع المواد الخام والمنتجات، نشأ مستوى آخر يتم فيه بيع الصفقات وتداولها.

حتى أصبحت أسواق المال تتداول ٤٠ دولارا من الأوراق المالية مقابل دولار واحد من الإنتاج الفعلى.

وبتسارع معدل إتمام الصفقات تتزايد صعوبة مراقبة التزام الصفقات بالقانون.

وتثور التساؤلات حول العلاقة بين الصفقات السياسية والاقتصادية.

ففى الدول المتقدمة التى تعد نموذجا للالتزام بالقانون وللفصل بين السياسة والاقتصاد يتوالى الكشف عن العلاقات المتداخلة والمشبوهة بين الصفقات الاقتصادية والسياسية.

ففى ألمانيا تفجرت فضيحة التمويل السرى للحزب المسيحى الديمقراطى بالمخالفة للقانون، لتثير قضية الصفقات المبرمة بين القوى السياسية والاقتصادية، سرا وعلنا، مؤكدة أن قيادات المجتمعات المتقدمة ليست بمعزل عن الانحراف الأخلاقى.

وفى فرنسا جرى التحقيق فى بعض ممارسات الرئيس الفرنسى جاك شيراك.. ولم يمنع ذلك إعادة انتخابه مدة ثانية فى عام ٢٠٠٢.

ومن قبلها استغرق التحقيق فى مخالفات مالية تورط فيها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وزوجته هيلارى فى الفترة التى تولى فيها منصب حاكم ولاية أركنسو عدة سنوات. وعندما أغلق ملف هذه التحقيقات فتح ملف جديد للتحقيق فى مخالفات الحملة الانتخابية لإعادة انتخاب كلينتون ثم الحملة الانتخابية لنائبه آل جور من بعده.

ومن بعدهما طرحت تساؤلات عديدة عن فضائح مالية تورط فيها الرئيس الأمريكى بوش الابن ونائبه ديك تشينى قبل توليهما مناصبهما. ذلك على الرغم من أن الحزب الجمهورى قدمهما فى إطار حملة أخلاقية على أنهما يرمزان للنزاهة السياسية فى مقابل التورط المالى والأخلاقى الذى شاب الرئيس السابق بيل كلينتون.

كل هذه الوقائع - ومثلها كثير - تفرض السؤال عن قدرة القرار السياسى على الاستقلال عن النفوذ الاقتصادى والانتماء الكامل إلى جموع الناخبين والالتزام بالمصالح الكلية للمجتمع.

ومن إسرائيل إلى إندونيسيا لا يبدو أن أحدًا قد أفلت من منطق الصفقة أو حاد عنها.

كثير من المجتمعات المتخلفة نقلت منطق الصفقة وثقافتها مع فوارق أساسية بين طبيعة الصفقة فيها عنها فى المجتمعات المتقدمة.

فمع قصور الإنتاج وندرة الموارد يتهافت موضوع الصفقة. ومع ضعف الرقابة يتآكل الالتزام بالقواعد والقوانين المنظمة.

لذا شاعت الصفقة نمطا للتعامل الاقتصادى، وانتقلت بالتداعى وسيلة للإنجاز السياسى واستولت أخيرا على محاور الجدل الاجتماعى وأروقة العمل الثقافى وقاعات الأكاديميا المحلية.

وقد دفعت الحاجة لتقديم مقابل إتماما للصفقة، التى تتضمن عمليات اقتصادية أو كسب مساندة سياسية أو اجتماعية، دفعت

بعضا من النخب لأن يضعوا أحيانا على موائد الصفقات ما لا يجوز أن يكون موضوعا لصفقة أو مقابلا لإتمامها.

وفى غياب القدر الضرورى من الإنتاج والالتزام الواجب بالقانون، تحمل موائد الصفقات كثيرا من الأصول الإنسانية وبعضا من أرفع القيم الاجتماعية والمبادئ الوطنية.

وقد قدمت النمور الآسيوية مثلا للانهيار الاقتصادى والتداعى السياسى الوارد حدوثه، إذا ما تجاوزت الصفقات حدود الالتزام بالقواعد الاقتصادية السليمة واحترام القانون ومراعاة المصالح العليا للمجتمع.

يفرض التقدم التكنولوجى والاقتصادى تحديات جديدة على المجتمع ونخبه وقياداته السياسية والثقافية. وعلينا أن ننتبه جميعا ونشرع على الفور فى فك رموز التحديات المتجددة، وإيجاد حلول لمعادلاتها التى تزداد تعقيدا.

إن التسارع البالغ فى معدل إبرام الصفقات، والتحول والتغير فى أنواعها وامتدادها إلى مختلف نواحى النشاط الإنسانى، يهدد الاستقرار والتوازن السياسى والاجتماعى.

وهو ما يفرض سعيا دءوبا لإبداع قواعد وأنظمة اقتصادية ومجتمعية وتشريعية جديدة لضمان توجيه القوى السياسية والاقتصادية للعمل من أجل صالح المجتمع كله.

٤ - الفضاء العام والفضاء الخاص

فى مجتمعات توصف بالرأسمالية تنتشر الأماكن العامة التى تتيح للناس أن يجلسوا معا وتكثر المناسبات العامة التى تعطى الناس فرصة أن يحتفلوا من وقت لآخر معا كما تتوالى الانتخابات العامة والمحلية ليناقش الناس أمورهم وأحوالهم ويخرجوا للتعبير عن مواقفهم معا..

أما نحن فلم يعد لدينا الكثير مما نلتقى عليه جميعا.. اللهم إلا المناسبات الدينية.

مازالت الأسرة العربية أكثر تماسكا على رغم ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية ورغم شيوع أنواع غريبة من الجرائم الاجتماعية، غير أن وجود الأسرة وتماسكها لم يعد يعنى تماسكا اجتماعيا فيما يمكن أن نسميه الفضاء الاجتماعى العام.

على العكس يبدو أن اختفاء الأسرة فى المجتمعات الغربية صاحبه اتساع للفضاء الاجتماعى الأرحب، بينما أصبح الفضاء الاجتماعى الخاص.. الشخصى والعائلى فى المجتمع المصرى والعربى أكثر أهمية واتساعا..

ولم يواصل التطور الاجتماعى عندنا صعوده إلى التحام الفضاءات الخاصة لتصنع فضاء عاما نلتقى فيه جميعا ونعمل معا ونتفاعل ببعضنا البعض.

وينعكس غياب الفضاء العام فى سلوكنا الاجتماعى كما يظهر فى أدائنا الاقتصادى وتعبر عنه حالتنا السياسية.

الدروس الخصوصية هى أحد ظواهر الإيمان بالفضاء الخاص.

فلم يعد لدى الأغلبية قناعة بأن الدراسة العامة التى يجلس فيها الطلاب جميعا معا كافية للحصول على تعليم جيد. إذ إن ممارسة نشاط تعليمى خاص، على مستوى الأسرة هو فقط ما يعطى للأسرة المصرية الطمأنينة الدراسية.

ولا نستطيع أن ننكر أن أغلب الإنجازات التعليمية والأكاديمية ترجع إلى اهتمام الأسرة وجهودها أى إلى جهود فردية.. وهو ما يفسر قدرات النجاح العلمى الشخصية للمصريين وعجز المؤسسات العلمية المصرية عن تحقيق أى إنجاز علمى يذكر.

غياب الاهتمام بالبيئة العامة ظاهرة أخرى من ظواهر تقلص الفضاء العام، فإهمال البيئة العامة بل وتحميلها مزيدا من الأعباء جزء من السلوك الاجتماعى. بينما تستأثر البيئات الخاصة داخل منازلنا ومؤسساتنا الخاصة بأغلب النشاط والاهتمام، تبدو الشوارع التى نمشى فيها جميعا والمؤسسات العامة التى تخصنا جميعا نموذجا للإهمال.

يمكن إرجاع ظاهرة التطرف الدينى هى الأخرى فى جانب منها إلى احتياج الناس إلى فضاء عام يشملهم باللقاء والتفاعل. إذ يكاد الدين يصبح الرابطة الأقوى فى مجتمعات تفتقد التواصل الاجتماعى العام الذى يسمح بالتقاء الناس جميعا بغض النظر عن مستوياتهم وأصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم الدينية وتوجهاتهم السياسية.

الشباب على وجه الخصوص يبحث عن انتماء اجتماعى عام يستوعب تساؤلاته وحيرته وحماسه ورغبته المتقدة فى الفعل.

وفى غياب أبنية اجتماعية عامة تسبغ على حماسته معنى وتعطى لرغبته فى الفعل أهدافا إيجابية تشعره بقيمة مشاعره ومردود حركته وناتج فعله، فإنه يلقى بنفسه فى أحضان جماعات بديلة تحل محل المجتمع وتصنع فضاء أرحب من فضائه الخاص الذى يسعى للانطلاق إلى ما ورائه.. وتشبع لديه حاجة الانتماء للجماعة والحاجة إلى أهداف عامة يعمل فيها مع غيره من أبناء جيله ومجتمعه.

المهاجرون المصريون يعانون حالة مماثلة.. فما إن يحقق المهاجر نجاحه الشخصى، حتى يأخذه الحنين إلى محاولة التبرع لمجتمعه بجزء من نجاحه.

البعض يحاول أن يقدم خبرة علمية وآخرون يسعون للمشاركة السياسية والاقتصادية.. غير أن ما ينجح فى العادة- باستثناء مساعدة الأسرة -هو العمل فى إطار المؤسسات والجماعات الدينية.

أغلب النشاط العام للمهاجرين المسلمين بالذات في المهجر العربي يصب في مصلحة مؤسسات دينية، شعبية أكثر منها رسمية، وخاصة أكثر منها عامة.. الأقباط خاصة من المهجر الغربي يساعدون إخوانهم ويعملون من خلال تجمعاتهم في المهجر على دعم المؤسسات القبطية.

وعلى الجانبين يبدو أن بناء المساجد والكنائس قد أصبح هو النشاط الأسهل وأقصر الطرق للوصول إلى الجنة. وبدلا من استثمار نجاح المهاجرين اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا في إطار فضاء اجتماعي عام، تأتي اجتهاداتهم الخاصة دعما للفضاء الخاص.. ويجد كل منهم لنفسه قضيته السياسية ومجاله الاقتصادي وانتماءه الاجتماعي.. وفي بعض الأحيان يكون الجهد مسببا للضرر من حيث يبغي حسن المقاصد.

انتشار وتنوع قنوات الإعلام والمعلومات واللهو والتسلية ساعد على تكريس الفضاء الخاص. فقد أصبح لكل منا مصدر للمعلومات ومرجع للمعرفة يختلف قليلا أو كثيرًا عن الآخرين.

وقد يصبح التنوع والتعددية مفيدا وإيجابيا إذا التقت جميع التيارات في النهاية في فضاء واحد تتجادل فيه وتتفاعل لتشكيل توجهات متكاملة بقدر ما هي مختلفة، متحاورة أكثر مما هي متباعدة.

أما أزمة الفضاء العام الحقيقية فتظهر جلية فى العمل السياسى.. فالناس لم يفقدوا اهتمامهم بالسياسة تماما بعد. لكنهم يحتفظون بآرائهم داخل فضاءاتهم الخاصة.. لذا تبدو الفضاءات الخاصة معبأة بالأفكار والمعتقدات وبعضها يرقى إلى مستوى الأيديولوجيات، لكنها تبقى محبوسة داخل تلك الفضاءات الخاصة لا تتواصل مع بعضها البعض.. مما يبقى عليها واقفة مكانها دون جدل حقيقى أو حوار إيجابى تحتاجه الأفكار والمعتقدات لكى تتقدم بنا إلى الأمام.

الفضاءات الخاصة فى مجال السياسة لا تقتصر على الأسرة بل تمتد لتشمل القبائل والأحزاب السياسية والجماعات السياسية الدينية وجماعات رجال الأعمال.

ليس هناك حوار حقيقى بين الأحزاب حول أى من القضايا المطروحة على الرأى العام.. لذا فليس غريبا أن تحسم الاعتبارات القبلية والعصبية نتائج الانتخابات، وتصبح الخدمات الشخصية وتحالفات المصالح الخاصة الضيقة المدخل للمنافسة الانتخابية، فى غياب جدل عام تشتبك فيه المقترحات والتصورات وتطرح نفسها على كافة الناس فى فضاء عام يتيح اختيارا قائما على المفاضلة الموضوعية.

من ناحية أخرى يبدو الأثر الاقتصادى لقصور وتقلص الفضاء العام فى عزوف رءوس الأموال الخاصة، التى يطلق عليها القطاع

العائلى فى المشاركة فى النشاط الاقتصادى العام.. وهو نوع النشاط القادر على دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

على العكس يبدو اهتمام القطاع الخاص والعائلى مكرسا للاستثمار العقارى وهو نوع مغلق من الاستثمار غير قادر على التقدم كثيرا إلى الأمام أو على تقديم الكثير للمجتمع أبعد مما يقدمه لعدد محدود من شركات المقاولات ومصانع الحديد والأسمنت.

تربع البورصات وأسواق المال فى العالم المعاصر فى مركز النشاط الاقتصادى العام، باعتبارها بوابة دخول المال للاقتصاد العام، ومحطة توزيع الأموال على المؤسسات الاقتصادية حسب درجة نجاحها وتقدمها الفعلى والمتوقع.

ولن يتحقق التطور الاقتصادى الذى نطمح إليه إلا إذا نجحت سوق المال فى جذب الأموال واكتساب ثقتها.. وإخراجها من فضاءات خاصة محدودة الأثر وضئيلة العائد العام.

إن تواصل والتقاء الفضاءات الخاصة وانفتاحها على مجال واحد هو أصل تكافؤ الفرص. فانطلاق الكفاءات إلى المجال العام وظهورها فيه هو الذى يتيح اكتشافها وتنميتها، ويسمح بالتقاطها وقت الاحتياج إليها.

على العكس يتسبب انتشار الفضاءات الخاصة وانغلاقها على نفسها فى حجب الفرص عن الكفاءات وحجب الكفاءات عن الفرص.

فيصبح معتادا أن نسمع عن غياب الكفاءات ونقصها، وعن البحث عن خبرات أجنبية لتملأ مواقع الإدارة والقيادة.. فى الوقت الذى تواصل فيه الكفاءات الوطنية الخروج أو الهروب للبحث عن فرص أفضل.

ولعل ارتفاع الأسوار حول كل مجال من مجالات العمل هو أحد الأسباب التى تدفع الآباء إلى توريث أعمالهم ومهنهم ومواقعهم لأبنائهم، بدلا من الحَراك الاجتماعى الذى كان سائدا فى النصف الأخير من القرن الماضى.. إذ يشعر الآباء أنهم قادرون على ضمان فرص أبنائهم فى فضائهم الخاص سواء كان مؤسسة خاصة أم عامة، وأنهم فى الوقت نفسه عاجزون عن منحهم فرصا متساوية فى الفضاءات الخاصة التى يحكمها ويقودها آخرون.

فى المجتمعات المتقدمة تحظى الفضاءات الخاصة بالاحترام، فلكل فرد ومجموعة الحرية فى ممارسة النشاط الاجتماعى والسياسى.. غير أن نظام المجتمع، بالشفافية وحرية التعبير والالتزام بالقانون، يدفع الأفراد والجماعات إلى الانفتاح بعضها على بعض وعلى المجتمع كله فى فضاء عام تلتقى فيه كلها لكى تتجادل وتتنافس وتتصارع على عقول وقلوب الناس جميعا.

إن دفع الطاقات والتيارات إلى فضاء عام مشترك يؤدى بفعل التنافس والتوافق بينها إلى حركة متناسقة للمجتمع بأكمله.

من ناحية أخرى يعد الفضاء العام واحدا من أهم شروط العدل الاجتماعى، فلا يستأثر قطاع منه دون آخر بالقوة أو النفوذ أو الثروة، كما يتيح تراكما للقدرات والإمكانات الاقتصادية، والاجتماعية لتصبح رصيدا أكبر لحركة المجتمع وتقدمه.

الأخطر أننا نواجه تحديات تفرضها العولمة، التى يمكن النظر إليها باعتبارها حركة فى اتجاه بناء فضاء عالمى عام تتفتح فيه المجتمعات كلها بعضها على بعض. وسوف تقع الفضاءات الخاصة فى المجتمعات التى تعجز عن توسيع وبناء فضاء عام فريسة سهلة فى يد فضاء عالمى طاغ.. بينما سيكون لدى المجتمعات المتوحدة فى فضاء عام القدرة على صياغة علاقة أكثر توازنا بين قيمها ومصالحها و قيم ومصالح الكبار..